

1300 حساب بنكي

وقت متأخر من مساء أمس، أنها ستمكّن الشركات التابعة للمتعهين بـ«الفساد» من مواصلة أنشطتها كالمعتاد. وذكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية أن ولي العهد، محمد بن سلمان، كلف الوزراء المعنيين بـ«اتخاذ كل ما يلزم لتمكين الشركاء والإدارات التنفيذية في تلك الشركات والمؤسسات من مواصلة أنشطتها الاقتصادية ومشروعاتها ومعاملاتها المالية والإدارية في ضوء أنظمتها ولوائحها الداخلية، والمحافظة على حقوق كافة الأطراف ذوي العلاقة».

كذلك، من المتوقع أن تزداد أعداد الحسابات المعرضة للإقفال، خاصة أن مصدرًا مصرفياً نقل عنه أن

«البنك المركزي السعودي يوسع منذ يوم الأحد (الماضي) قائمة الحسابات التي يلزم البنوك تجميدها على أساس كل ساعة تقريباً»، لكنه لم يذكر أسماء الشركات التي تأثرت بما يسميه النظام «الحملة ضد الفساد»، فيما نقل عن مصرفي آخر أن معظم الحسابات المجمدة هي لأفراد وليس لشركات، وأن السلطات التنظيمية «تسمح للبنوك بمواصلة تمويل الالتزامات الحالية». وأضاف المصدر الثاني: «البنك المركزي اجتمع مع بعض البنوك الأجنبية لهذا الأسبوع لطمأننتها إلى أن تجميد الحسابات يستهدف أفراداً، وإن الشركات المرتبطة بأولئك الأشخاص لن تتضرر».

من جهته، قال وزير الطاقة خالد الفالح إن «الفساد وانعدام الشفافية أكبر طارد لفرص جلب الاستثمار»، مضيفاً أن تشكيل لجنة رفيعة المستوى لمواجهة قضايا الفساد

ارتفعت أسعار النفط الخام في تعاملات أمس إلى مستويات قياسية

«جاء لتحقيق أقوى حماية لمسيرة التنمية في المملكة». وتابع الفالح في بيان أمس: «لا يوجد هناك مكان للمفسدين والمتلاعبين بمقدرات الوطن وثروته، بل هذا هو وقت

كشفهم ومحاسبتهم والضرب على أيديهم»، مشيراً إلى أنه «لا مجال لنجاح مشاريع رؤية 2030 العملاقة إلا بتوفير بيئة نظيفة من الفساد». إلى ذلك، ارتفعت أسعار النفط الخام في تعاملات أمس إلى مستويات قياسية، مع تصاعد التوتر بين السعودية وإيران في أعقاب إطلاق صاروخ بالستي من اليمن، السبت الماضي، على العاصمة الرياض، وهو صعود لأعلى مستوى منذ منتصف حزيران 2015، إذ بلغ (الساعة 10:20 تغ) خام القياس العالمي مزيج برنت تسليم كانون الثاني 64,40 دولاراً للبرميل، صعوداً من سعر إغلاق الإثنين البالغ 64,27 دولاراً. (الأخبار)

قفزة استهلاكية

هذا المؤتمر لم يلحظ أي خارطة طريق وغاب عنه كثير من التفاصيل التي تتيح التحقق من جدواه الاقتصادية كمورد متنوع للدخل السعودي. لذلك، إن المدينة الموعودة لا تعدو كونها مشروعاً استثمارياً سياحياً ضخماً يعتمد على التكنولوجيا والطاقة المتجددة، أكثر مما يروج له على أنه مركز تكنولوجي في الشرق الأوسط. لذلك يصبح السؤال عما إذا كان هذا الالتزام على الأمد الطويل لن يكون سوى قفزة استهلاكية لا تؤدي مع الوقت إلا إلى الولوج في مجهول السوق الحر وخصخصة موجودات الدولة واكتساب عضوية في نادي الدول المستدينة وخدماتها (والمملكة بقيت من الدول القليلة خارجه)؟ أم أن كل هذا الضجيج هو لمشروع لن يبصر النور، وكل ما في الأمر هو لفت الأنظار لتقديم الأمير بن سلمان كصاحب استثمارات ضخمة على الساحة الدولية وكوريث شرعي ووحيد لإدارة المملكة في المرحلة المقبلة!

لأفراد، ما ينعكس سلباً على الاستهلاك وبالتالي على النمو. ويصبح المشروع كاستثمار يدر موارده على المستثمرين وليس على المملكة كما وعدنا بن سلمان.

عند الحديث عن تنوع في الاقتصاد (تنوع مصادر الدخل في الدولة)، يجب مقارنة مدى تأثير حجم الاستثمار على الاقتصاد لفترة طويلة من الزمن كعامل محفز للطلب الداخلي عن طريق خلق فرص عمل جديدة تساهم بنسبة فعالة في النمو الاقتصادي.

فمثلاً، وعد الرئيس الفرنسي السيد ماكرون خلال حملته الانتخابية بتحويل الاقتصاد الفرنسي إلى منظومة محفزة للشركات التكنولوجية الصاعدة. لهذا الهدف، رصدت الحكومة الفرنسية مبلغ 10 مليارات يورو لإعادة تكوين اليد العاملة كي تتأقلم مع متطلبات الاقتصاد الجديد وسد العجز

في الطلب من الشركات على اليد العاملة الموائمة. هذا الاستثمار من شأنه أن يحفز الطلب الداخلي عن طريق زيادة فرص العمل فترتفع القدرة الشرائية، ويزيد الاستهلاك فيحقق النمو. أين هذا من مشروع بن سلمان؟ ما هو قيمة الاستثمار في تكوين اليد العاملة الكفوءة لإنشاء المركز التكنولوجي في الشرق الأوسط؟ كل هذه التفاصيل يتوقف عندها المستثمر لأن من خلالها يتحدد عائد الاستثمار على المدى الطويل.

في الناتج الوطني بنسبة تتراوح ما بين 4.4% و 6.3%. ما لم يوضحه التقرير هو ما إذا كانت هذه التوقعات تعود إلى فترة الاستثمار أم إلى فترة ما بعد الاستثمار على الأمد الطويل؟ نستنتج من النسب السابق ذكرها أنها تعود إلى فترة الاستثمار وليست للفترة التي تليه. تاريخياً، يقوم الاقتصاد السعودي على قطاعي البترول وكيماويات والبناء الذين يساهمان بالجزء الأكبر من الناتج الوطني. ومن توقعات الاستثمار نرى أن المساهمة الأكبر في الناتج الوطني تأتي أيضاً من قطاع البناء، أما فرص العمل

الاستدانة ستكون قفزة في لعبة أسواق المال وفي المديونية وخدماتها

الباقية فمساهمتها ضئيلة. لذلك نستنتج أنه لا شيء تغير على مستوى تنوع المدخيل لتأمين النمو على الأمد الطويل. كان من الأفضل أن تقدم تقييمات لما بعد الاستثمار لمعرفة مدى استدامة النمو أو مدى تأثير حجم الاستثمار على الاقتصاد الوطني على الأمد الطويل. ما يُخشى منه أن الاعتماد على الروبوتات والتكنولوجيا في فترة ما بعد الاستثمار سيقلل الاعتماد على اليد العاملة، وبالتالي سيزيد من ضعف القدرة الشرائية

لرئيس تراب عند زيارته للرياض (عقود بما يعادل 420 مليار دولار)؟ من المحتمل أن تلجأ المملكة إلى بيع ما يزيد عن 5% من أسهم شركة أرامكو أو أن تلجأ إلى الاستدانة من أسواق المال، فكلما الاحتمالين وارد وجدي، إذ إن شركة أرامكو شركة عالمية ووضعها المالي جيد ومستقر وكثير من المستثمرين يرغبون بضم أسهمها إلى محفظتهم المالية. كما أن الاستدانة من أسواق المال خيار سهل نظراً إلى الوضع الائتماني المستقر للسعودية في الأسواق العالمية، وهذا ما شهدناه خلال شهر حزيران 2017 عندما استدانته المملكة ما يزيد عن 93 ملياراً في غضون 24 ساعة مع طلب هائل من المستثمرين.

يبقى الاحتمال الثالث والأصعب من الحلول، ألا وهو جذب المستثمرين للمشاركة في المنطقة الاقتصادية NEOM. فمن المعروف أن مؤتمر الرياض المذكور لم يكن إلا دعوة للمستثمرين للمشاركة في المشروع المطروح. لذلك، وإقناع المستثمرين في جدية الاستثمار، قدمت المملكة العديد من الإغراءات للعديد من المستثمرين الكبار أمثال SoftBank الياباني (أعلن عن توقيع عقد للاستثمار في الطاقة الشمسية)، أو تعيين المدير العام السابق لشركة ALCOA السيد كلينفيلد مديراً عاماً للمشروع، مع وعود من الأمير الشاب بتوفير كافة الإمكانيات والحاجات لخلق بيئة استثمارية محفزة... كل هذا يبقى وعوداً ما لم يُترجم أفعالاً على الأرض. وهذا ما يخشاه المستثمرون حالياً من صعوبة إيفاء بن سلمان بوعوده، خصوصاً في ظل الطلبات المتزايدة من المستثمرين الذين يدخلون الاستثمار بشروطهم قبل توقيع أي اتفاق. في كل الأحوال، يُخشى من أن يلجأ بن سلمان إلى الحلول الأسهل ألا وهي الاستدانة فتكون قفزة في لعبة أسواق المال وفي مجهول المديونية وخدماتها.

في التأثير على الاقتصاد

بحسب تقديرات صندوق الاستثمار PIF إن مساهمة الاستثمار في مشروع NEOM على الاقتصاد الوطني تقدر بزيادة 20000 فرصة عمل مباشرة وخلق 256000 فرصة عمل في قطاع البناء، مع مساهمة



للتشريعات. لذلك يجدر الانتظار حتى الكشف عن خطة المشروع الكاملة للحكم عليها، إذ إن مؤتمر الرياض لا يعدو كونه تجمعاً عاماً لدعوة المستثمرين إلى المشاركة في الصندوق الاستثماري لإنشاء المدينة المفترضة.

في التمويل

إن التقييم الأولي لتكلفة المشروع هو 500 مليار دولار، ممولة بشكل رئيسي من المملكة والصندوق الاستثماري العام PIF. وفي بيان صادر على هامش المؤتمر، أعلن عن نية المملكة مضاعفة موجودات صندوقها السيادي من 230 مليار دولار إلى 400 مليار دولار حتى عام 2020، مع احتمال تطوره لغاية 2000 مليار دولار حتى عام 2030، إذا دعت الحاجة (مع عدم الإفصاح عن أي تفصيل عن كيفية زيادة موجودات الصندوق). هذا بالإضافة إلى أن موجودات المملكة لدى الاحتياطي المركزي أقل من 500 مليار دولار. لذلك، إن مصادر تمويل مشروع NEOM يخضع لعدة احتمالات.

الأول، وكما هو متوقع أن يتم تمويل الجزء الأكبر من المملكة وصندوقها السيادي. ولكن في ظل العجز الذي تعاني منه ميزانية المملكة، وفي ظل أسعار النفط المنخفضة، كيف يمكن للمملكة إيجاد التوازن للإيفاء بتعهداتها الجديدة والتزاماتها السابقة، ولا سيما التي أعدهتها